

القواعد الفقهية المتعلقة باب الطهارة عند الإمامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٦/٤/٧
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٦/٤/٢٦

م.م آمال كاظم عبود (*)

الملخص

لهذا العنصر الأساس للحياة فهو مرتبط بالعديد من الأحكام الشرعية، أهمها ما يتعلق بالطهارة ونجاسة الدماء وما لها علاقة ببعض العبادات الواجبة التي غالباً ما تسقط بمجرد التعرف على صفات هذه الدماء وما يستوجب من خلالها الوقف على بعض القواعد والأحكام المنفرعة منها فهي كثيرة وما تضمنته كتب الفقه من قواعد وأحكام تتعلق بهذا الباب لا يستوعبه بحث كهذا، بل لا بد من إجراء دراسات تزيد على ما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القاعدة الفقهية ، تدوين القواعد، أحكام الطهارة.

أن هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على القواعد الفقهية المتعلقة باب الطهارة عند الإمامية وبيان أهميتها وتطبيقاتها العملية في حياة المؤمنين، وتُشكل القواعد الفقهية المتعلقة باب الطهارة إطاراً فقهياً يُنظم الأحكام الشرعية المتعلقة بهذا الباب، ويسهل فهمها وتطبيقها بشكل صحيح. وتُعدّ هذه القواعد أداةً مهمّةً للاجتهاد الفقهي، حيث كان أول جذر لها من حيث النشوء مع بداية التشريع الإسلامي الذي جاء بجملة من التشريعات والأحكام، فالقرآن الكريم يعد الجذر الأول لهذه القواعد من حيث بيانه وتبليغه للمكلفين، وعليه فقد استخدمت القواعد الخاصة بالمياه لبيان التأصيل الفقهي

aamal.kadim1201a@ircoedu.
uobaghdad.edu.iq

(*) جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد

المقدمة

يُعدّ باب الطهارة من أهم أبواب الفقه الإسلامي، حيث يُشكّل الأساس لصحة العبادات، كالصلاة والصوم والحج وغيرها، ولا يقل أهمية عن علم القواعد الفقهية الذي يمثل العمود الفقري للملكة الاستنباطية عند الفقيه، فهو العلم الذي يختصر الفروع المتناثرة في أصول جامعة، ويضبط الجزئيات المترامية في كليات ضابطة. وتكتسب القواعد الفقهية أهمية مضاعفة حين تتصل بـ «باب الطهارة»، كونه الباب الأول في الكتاب الفقهي، والشرط الأساس لصحة الصلاة التي هي عمود الدين. ولقد اهتم فقهاء الإمامية بشكل كبير بهذا الباب، فوضعوا له العديد من القواعد الفقهية التي تُساعد على فهم أحكامه وتطبيقاته، فهي عبارة من مبادئ كلية تُستمدّ من النصوص الشرعية، وتُطبّق على مختلف المسائل الفقهية. وتُساعد هذه القواعد على فهم الأحكام الشرعية وتسهيل استنباطها، كما تُساعد على توحيد الأحكام وتقليل الخلافات الفقهية، وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى بحثين؛ تناولت في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للقاعدة الفقهية، موضحه تعريفها اللغوي والاصطلاحي، وجذور نشأتها وتطور تدوينها عند فقهاء الإمامية. أما المبحث الثاني، فقد خُصص للجانب التطبيقي، وقسمته إلى مطلبين؛ المطلب الأول تناول القواعد المتعلقة بالمياه، والمطلب الثاني ركز على القواعد المتعلقة بالدماء، متخذاً من دم الحيض إنموذجاً تطبيقياً. واعتمدت على ذلك المنهج الاستنباطي التحليلي المستمد من مدرسة أهل البيت (عليهم السلام).

المبحث الأول

التعريف بالقاعدة الفقهية

المطلب الأول

تعريف القاعدة الفقهية

يتوقف تعريف القاعدة الفقهية على بيان جزئياتها بوصفها مركباً إضافياً من جزئين (القواعد) و(الفقهية)، ليسهل علينا بعد ذلك بيان المصطلح العلمي لها. ولتوضيح الدلالة اللغوية لهذين الجزئين من خلال ماتضمنته المعاجم اللغوية من معانٍ عدة منها:

أولاً: القاعدة لغة

فالقاعدة: الأس، قال ابن منظور في لسان العرب: «الْقَوَاعِدُ الْإِسَاسُ، وَقَوَاعِدُ الْبَيْتِ اسَاسُهُ»^(١)، قال تعالى في محكم كتابه: { وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }^(٢).

وقال الراغب الاصفهاني: القاعدة: «هي التي قعدت عن الحيض والزواج، والقواعدُ جمعها»^(٣). قال تعالى: { وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا }^(٤). والقواعدُ اليهودج: وهي خشبات أربع معترضة في أسفله يركب عيدان اليهودج فيها^(٥)، قال تعالى: { فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَمَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ }^(٦). وتفيد مادة (قعد) معنى الاستقرار والثبات، قال ابن فارس: «القاف والعين والذال أصل مطرد منقاس لا يُخالف، وهو يضاهاي الجلوس وإن كان يتكلم في مواضع لا يتكلم

إلى أساليب واصطلاحات الفن^(١٢)، وعرفت بأنها «تلك القواعد التي تتضمن أحكاماً شرعية كلية أو أغلبية تنطبق على صور وحالات مختلفة ليس لها جامع إلا دخولها تحت ضابط القاعدة»^(١٣). فهذا التعريف يعد الأنسب للقاعدة من حيث أنها تنطبق على عدد من الفروع من أبواب شتى أو باب واحد.

ثالثاً: في بيان معنى الفقهية

أ- تعريفها لغة

الفقهية كلمة مشتقة من الفقه ومعناه الفهم مطلقاً وجاء هذا المعنى في قوله تعالى: {لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا} (١٤)، {وَإِخْلُ وَغُدَّةً مِّن لِّسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي} (١٥). وهذا المعنى ورد في المعاجم اللغوية منه:

١- جاء في القاموس المحيط: الفقه بالكسر العلم بالشيء والفهم له الفطنة، وغلب على علم الدين لشرفه، وفقه ككُرْمٍ وقرح فهو فقيه وفقه، وجمعها فقهاء، وهي فقهه^(١٦). وقيل في معناه:

٢- عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه^(١٧).

٣- الفهم الدقيق^(١٨).

ب- تعريفها اصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية لتحصيل السعادة الأخروية^(١٩).

فيها بالجلوس»^(٢٠). وبعد بيان المعنى اللغوي فإن أقرب معنى للقاعدة هو الأساس لابتناء الأحكام عليها كما يبني الجدار على الأساس.

ثانياً: تعريف القاعدة الفقهية اصطلاحاً

اختلف العلماء في تعريف القاعدة قديماً وحديثاً فكان جوهر الخلاف هذا يدور حول مفهومها، فمنهم من يرى أن القاعدة كلية اعتباراً لصفة العموم أو كلية من حيث أنها تنطبق على كل جزئياتها، بينما يرى آخرون أنها قاعدة أكثرية أو أغلبية تنطبق أحكامها على أكثر جزئياتها نظراً لوجود الاستثناءات التي تخرج عن القاعدة^(٢١). ومن هذه التعاريف:

أ- «وهي أمر كلي يبني عليه غيره ويستفاد حكم غيره منه، فهي كالكلي لجزئياته والأصل لفروعه»^(٢٢).

ب- «كبرى قياس يجري في أكثر من مجال فقهي لاستنباط حكم شرعي فرعي جزئي أو وظيفة كذلك»^(٢٣).

يلحظ على التعريف الأول بأنه ذكر فيه مفردة (الأمر) وهو لفظ عام لا يعطي المعنى المراد من القاعدة الفقهية على رغم من ذكر قيد (الكلي) وهو ليس من ضرورة أن تكون القواعد الفقهية كلية بل أكثرها أغلبية^(٢٤)، وتعريف القاعدة بالقيود الذي تحتويه وهو (كبرى قياس) ابتعاد عن أساليب الخطاب وطرق البيان وشرح حقائق الأشياء بما هو أقرب إلى فهم المتلقي، وأقرب

الفروع الفقهية والأصولية، أما لقوال الرسول (الله عليه وآله وسلم) التي هي المصدر الثاني للتشريع وموضحه وشارحه له، فقد جاءت بالكثير من القواعد الفقهية التي كانت بألفاظ دقيقة وبليغة وموجزة، أخذها الفقهاء عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ومازادوا عليها ألاً الشهي اليسير الذي يزيد بها إيضاحاً، أو يكشف عما فيها من اللطائف التي لا يعقلها إلا العالمون^(٢٥)، وأتبعه من بعده أهل بيته الأطهار من خلال أقوالهم ورواياتهم التي كانت كما بينا سابقاً مصدر للتشريع التي يأخذ بها، فهم المنطلق التأسيسي لهذه القواعد، فقد وضعوا الاصول الكلية وأمروا الفقهاء بالتفريع عليها، لقول الإمام الصادق (عليه السلام): «أنما علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم التفريع»^(٢٦)، فألقوا الكثير من القواعد الفقهية والأصولية، فكان تراثهم ثراً بالقواعد الفقهية وتطبيقاتها الواسعة في مختلف الأبواب والمجالات التي تناولها فقه أهل البيت (عليهم السلام)، مع مستوى التطور العلمي الذي كان يحظى به فقه أهل البيت (عليهم السلام)، من خلال فقهاء مدرستهم كان يتسع ويزداد الاهتمام بالتفريع الفقهي، وضبط وحصر القواعد التي على أساسها كان يتم الاستنباط للأحكام الشرعية من مصادرها المقررة لها وهذا من حيث التأسيس والظهور^(٢٧). أما من حيث تدوين القواعد الفقهية عند الإمامية كان هناك اهتمام بجمع القواعد الفقهية وأستخراجها من التراث الفقهي لأهل

وبعد اتضاح مفهوم كل من القاعدة والفقه في اللغة والاصطلاح يمكن تعريفها بوصفها المركب (القواعد الفقهية) أو باعتبارها لقباً على فن معين من الناحية الاصطلاحية، وإن تعددت المحاولات من لدن المتقدمين والمتأخرين لتعريف القاعدة الفقهية تعريفاً جامعاً مانعاً فقد عرفت بأنها: «أصل فقهي كلي يتضمن أحكاماً تشريعية عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه»^(٢٨). أو «أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها»^(٢٩).

المطلب الثاني

نشأة القواعد الفقهية في مذهب الإمامية

بدأت الجذور الأولى للقواعد الفقهية مبكراً مع بداية التشريع الإسلامي الذي جاء بجملة من التشريعات والأحكام، فالقرآن الكريم يعد الجذر الأول لهذه القواعد من حيث بيانه وتبليغه للمكلفين، وهذا يتضح من خلال آياته التي كانت بمثابة القواعد المنصوصة التي تتفرع عليه الكثير من الفروع، وفيه من الكليات الشيء الكثير، منه ما ورد في قوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّعَدُّانِ} ^(٣٠)، وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بالعقود} ^(٣١)، {لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا} ^(٣٢)، وغيرها الكثير من النصوص الكبرى التي كانت الأساس الذي تبنى عليه

٥- (العناوين)، للسيد مير عبد الفتاح الحسيني
المراغي (ت ١٢٧٤ هـ) القرن الثالث عشر.

٦- (القواعد الفقهية) للسيد محمد حسن
البنجوردي (ت ١٣٩٦ هـ)، القرن الرابع عشر.

٧- (مناط الأحكام)، تأليف ملا نظر على
الطالقاني (ت ١٣٠٦ هـ) ^(٢٠). وهذه أهم المحطات
التاريخية تشير إلى أن التدوين مر بمراحل
عديدة أثمرت عشرات المصنفات.

المبحث الثاني

القواعد الحاكمة لأحكام الطهارة والنجاسة (المياه والدماء)

المطلب الأول

القواعد الفقهية المتعلقة بالمياه

أَلْقَاعِدَةُ الْأَوْلَى : «كُلِّ مَاءٌ طَاهِرٌ إِلَّا مَا عَلِمَ
أَنَّهُ قَذْرٌ» ^(٣١).

هي قاعدة فقهية تُستخدم في تحديد طهارة
الماء من عدمها، وتنص على أن كل ماء يُعدّ
طاهراً ما لم يُثبت تغيره بفعل نجاسة محققة، ما لم
يتبين بالدليل الشرعي أو العلمي أنه نجس أو
ملوث أو غير طاهر، وفيما يلي الشرح المفصل
للقاعدة:

أولاً- التعريف بمفردات القاعدة

كل ماء طاهر: أي كل ما يستحق إطلاق اسم
الماء عليه، من غير إضافة وكله: طاهر.

بيت النبوة، وعملوا على صياغتها بصورة
مستقلة في القرن الثامن الهجري والتاسع
الهجري ^(٢٨)، في هذه الحقبة مهّدت فيه الأرضية
لتأسيس علم خاصّ بها، في البدء اتّخذ التّدوين
في هذا المجال عنوان الأشباه والنظائر ثم أطلق
عليه لاحقاً اسم القواعد ^(٢٩). وعلى هذا فيمكن
أستعراض حركة تطور التدوين والتأليف في
القواعد الفقهية لدى الإمامية على نحو الآتي:

١- سبق الشهيد الأول في هذا المضمار
الفقيه يحيى بن سعيد الحلبي (٦٠١ - ٦٩٨) في
تصنيف الأشباه والنظائر، وسمى كتابه نزّهة
الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر. ثم
(نضد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية)،
لتلميذ الشهيد الأول أبي عبد الله الفاضل المقداد
السيوري (ت ٨٢٦ هـ)، القرن التاسع.

٢- (الأقطاب الفقهية على مذهب الإمامية)،
تأليف محمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي
المعروف بـ ابن أبي جمهر المتوفى في حدود
(٩٠١ هـ). وقد طبع هذا الكتاب من قبل مكتبة
آية الله المرعشي في قم.

٣- (القواعد الستة عشر)، تأليف الشيخ جعفر
كاشف الغطاء (ت ١٢٢٧ هـ).

٤- (عوائد الأيام من مهمات أدلة الأحكام)،
تأليف الموالى أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر
النراقي الكاشاني (ت ١٢٤٥ هـ) وقد اشتمل هذا
الكتاب على ٨٨ عائدة، وكل عائدة تعد قاعدة
فقهية تركز عليها البحث والاستدلال.

حال، فمضافا إلى خاصية الإحياء، فإن للماء خاصية كبيرة الأهمية هي التطهير، فلو لا الماء فإن أجسامنا ونفوسنا وحياتنا تتسخ وتتلوث في ظرف يوم واحد والماء وإن لم يكن قاتلا للمكروب عادة، ولكنه يستطيع إزالته وطرده بسبب خاصيته الفذة (الإذابة). ومن هذه الناحية فإنه يقدم مساعدة مؤثرة جدا في مسألة سلامة الإنسان ومكافحة أنواع الأمراض، مضافا إلى أن تنقية الروح من التلوث بواسطة الغسل والوضوء تكون بالماء، إذن فالماء مطهر للروح والجسم معا (٣٥).

الروايات الحديثية

قال رسول الله [صلى الله عليه وسلم] : « إن الماء طهور لا ينجسه شيء » (٣٦)

الفائدة من الحديث

ومعناه أن الكثير الماء لا تضره النجاسة سواء ورد عليها أم وردت عليه ومن خلال هذه الأدلة يمكن أن نحدد القاعدة بعدة شروط تمكننا من تطبيق هذه القاعدة في باب الطهارة منها:

- عدم العلم بوجود نجاسة: يُعدّ الماء طاهراً ما لم يُثبت تلوثه بنجاسة محددة.

- عدم تغير الماء: يجب أن يكون الماء خالياً من أيّ تغير في اللون أو الرائحة أو الطعم يدلّ على تلوثه.

- عدم تغير صفة الماء: يجب أن يكون الماء ذا صفات الماء المعتادة، كالسيلان والصفاء.

ما علم أنه قدر: كل ما يعرف أنه قدر، القدر - بفتحيتين -: الوسخ وهو مصدر ثم استعمل المصدر اسما وجمع على الأقدار والنعث منه - ككتف -: بمعنى النجس (٣٦).

ثانياً- شرح القاعدة

وتعد هذه القاعدة من القواعد الفقهية المحترمة وتتناول ما ورد في باب الطهارة، وخاصة طهارة الماء، فأصلها رواية وردت عن الإمام الصادق (عليه السلام)، فمعناها كل ماء لا تعلم بنجاسته فهو محكوم بالطهارة (٣٦)، فهي من الناحية الشرعية مهمة تستخدم في تحديد طهارة الماء، ولها أثر كبير في كثير من الأحكام الشرعية، مثل الاغتسال والغسل والطهارة وغيرها .

ثالثاً- مدرك القاعدة

أستنبطت هذه القاعدة من نصوص قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، منها:

مدرك القاعدة من القرآن

قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا} (٣٤).

فسرت الآية بأن الماء قد وصف بـ « الطهور » التي هي صبغة مبالغة من الطهارة والنقاء ولهذا فمفهوم الطهارة و التطهير يعني أن الماء طاهر بذاته، ويظهر الأشياء الملوثة... ثمة أشياء كثيرة غير الماء طاهرة، ولكنها لا تستطيع أن تكون مطهرة لغيرها! وعلى أية

رابعاً: تطبيقات القاعدة

تُطبَّق هذه القاعدة على مختلف أنواع المياه،
مثل:

- ١- ماء الآبار و ماء الأنهار يُعدّ ماء الآبار
طاهراً ما لم يُثبت تلوثه بنجاسة.
- ٢- ماء البحار: يُعدّ ماء البحار طاهراً ما لم
يُثبت تلوثه .

خامساً: الاستثناءات

توجد بعض الاستثناءات على قاعدة «كل ماء
طاهر إلا ما علم أنه قذر»، منها:

- ١- ماء القدر: يُعدّ ماء القدر نجساً إذا وقعت
فيه فأرة ولم يُنزح منه ما يعادل ٤٠ دلوّاً.
- ٢- ماء البئر التي وقعت فيها دابة: يُعدّ ماء
البئر نجساً إذا وقعت فيها دابة ولم يُنزح منه ما
يعادل ٧ دلاء.

**القاعدة الثانية: «كل شيء رآه ماء المطر
طاهر»^(٣٧).**

وبما أن الماء طاهر ومطهر وهو العنصر
الأساسي للحياة، فلا بد أن نتحدث أولاً عن مياه
الأمطار في ضوء هذه القاعدة، فهي مرتبطة
بالعديد من الأحكام الشرعية، أهمها ما يتعلق
بالطهارة و النجاسة.

أولاً- التعريف بمفردات القاعدة

كل شيء رآه : اي يظهر كل ماله قابلية
التطهير بالماء^(٣٨).

ماء المطر : هو ماء كثير إذا بلغ من الكثرة
حدا يمكن أن يجري على الأرض الصلبة ولو
قليلاً، فإنه يعد كثيراً حينئذ ويبقى كثيراً بعد
تجمعه على سطح الأرض، حتى ولو كان
المتجمع كمية ضئيلة ما دام المطر يتقاطر عليه
باستمرار^(٣٩).

ثانياً- شرح القاعدة

وهذا اللفظ المعتبر من رواية الإمام الصادق
(عليه السلام) وهي قاعدة كلية مجمع عليها،
و مدلول عليها بالأخبار الكثيرة ومعناها
أن ما كان نجساً لاقاه ماء المطر فإنه يطهر
بملاسته. الحصير والأرض التي تحتها،
أو السجاد إذا وصل إليها الماء، والأحواض
والأواني ونحوها، تطهر بسقوط المطر عليها،
ولا يشترط أن ينفذ المطر إليها، ولكن يكفي
أن تجتمع فيها^(٤٠). أو «إنها تدل على عدم
تنجس ماء المطر بوقوعه على النجس وكونه
مطهراً للمتنجس ولا يمكن أن يكون الماء
مطهراً مع قبوله الانفعال والمراد بماء المطر
المفروض في من السائل؟ الماء المتجمع من
قطرات المطر لا نفس المطر النازل من السماء
بدليل أنه قال أرى فيه التغيير الخ، فإن نفس
المطر ما لم يسبل على وجه الأرض ليس فيه
تغيير بل التغيير يحصل فيه بسيلانه على وجه
الأرض، والظاهر أن المراد بآثار القدر آثار
القذارة الظاهرية أي الوسخ وتغيير ماء المطر
بجريانه على الأرض بوصف المتنجس لا

المغسولة به ما لم يتغير شيء من خواصه، وأيضاً لا يشترط في التطهير بماء المطر (العصر والتعدد) في بعض الأمور التي تحتاج إلى ذلك لو أريد تطهيرها بغيره^(٤٧).

٣- طين المطر ويحكم بطهارته ثلاثة أيام إلا إذا علم ملامسة نجاسة فيحكم بنجاسته^(٤٨).
٤- إذا تقاطر ماء المطر على مكان ثم سقط منه على غيره لم يجز عليه حكم المطر، أما يكون بحكم الماء القليل، كما لو تقاطر على ورق الشجر أو الخيمة ثم سقط منها على شيء آخر^(٤٩).

٥- لمقتضى القاعدة (كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر) يجوز الوضوء بمياه الأمطار، بشرط أن ينزل ماء المطر من السماء مباشرة، وينوي غسل وجهه عن طريق ترك الماء ينزل فيه. من المهم مراعاة الترتيب في أعضاء الوضوء. وكذلك إذا تجمع ماء المطر تحت ميزاب أو ما شابهه، حتى ولو لم يكن الإنسان قد قصد استعماله في الوضوء أصلاً، فإنه يجوز له أن يمسح وجهه ويديه بالماء الجاري على جميع مواضع الوضوء. وينبغي أن ينوي غسل الوجه مع مسحه باليد، وكذا اليدين إذا حدث جريان الماء. تعد هذه الطريقة كافية أيضاً^(٥٠).

بوصف النجس، فإن ماء المطر ينجس بتغير أحد أوصافه الثلاثة بملاقاة النجس كسائر المياه^(٤١).

ثالثاً- مدرك القاعدة

يستدل لهذه القاعدة بما يأتي :

- حيث وردت في كتاب الله -تعالى- بعض الآيات صريحة الدلالة على أن ماء المطر طهور منها قال تعالى { وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ }^(٤٢). فيها دلالة على كون الماء المطر طاهراً ومطهراً ويتطهر به^(٤٣).

- وأيضاً عن مرسل الكاهلي عن الامام جعفر الصادق أبي عبد الله عليه السلام: « قلت: يسيل علي من ماء المطر أرى فيه التغير وأرى فيه آثار القدر، فتقطر القطرات علي وينتضح علي منه، والبيت يتوضأ على سطحه فيكف علي ثيابنا. قال: ما بذا بأس لا تغسله، كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر^(٤٤)، وهذه الرواية يفاد منها بإطلاقها على أن ماء المطر مطلقاً لا ينجس ويظهر كل ما أصابه^(٤٥).

تطبيقات القاعدة

١- إذا وقع ماء المطر على أواني نجسة فإنها تصبح طاهرة^(٤٦).

٢- يمكن تطهير النجاسة بالماء القليل الذي يستمر سقوطه من المطر، وتطهر النجاسات

المطلب الثاني

القواعد الفقهية المتعلقة بالدماء (دم الحيض)

القاعدة الأولى: «كل دم أمكن جعله حيضاً فهو حيض»^(٥١).

تعد من أهم قواعد الطهارة في الفقه الإسلامي، ولها علاقة وثيقة بباب الطهارة ويمكن التعرف عليها من خلال :

أولاً- التعريف بمفردات القاعدة

الحيض: السيل.

وشرعاً: «اجتماع الدم وبه سمي الحوض واجتماع الماء فيه، ويقال حاضت المرأة وتحيضت وهي حائض وحائضه إذا خرج منها هذا الدم وهو دم طبيعي في المرأة السوية»^(٥٢).
أمكن جعله: والمراد بالامكان هنا هو الاحتمال بالنسبة لدم الحيض. وإذا كان الدم الخارج من المرأة ينطبق على الحيض، ولم يلزم محذور من التطبيق عليه كان ذلك مورداً لقاعدة الامكان. كما قال العلامة رحمه الله: كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض^(٥٣).

ثانياً- شرح القاعدة

وهي من القواعد الفقهية الكلية التي لا تنطبق إلا في باب الطهارة وأول من قال بها العلامة الحلي، ومفادها إذا رأت المرأة دمًا واشتبهت في كونه حيضاً أو غيره، وكان ممّا يمكن أن يكون حيضاً وتنطبق عليه بعض شرائط الحيض، فإنّه يحكم بحيضته، فالصفرة والكدرة في أيام

الحيض حيض، سواء كانت أيام العادة أو الأيام التي يمكن أن تكون فيها حائضاً، فما تراه المرأة بين الثلاثة إلى العشرة حيض إذا انقطع، ولا عبرة بلونه إلا إذا علمت أنه بسببه للقروح أو البكارة^(٥٤).

أما في حالة عدم الاستقرار أي الاضطراب أو كونها مبتدئة في الحيض أو تجاوز الدم العشرة تتبع الآتي^(٥٥):

١- اتباع التمييز: ومن شروطه اختلاف لون الدم، ومجاوزته العشرة، وكونه ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن الثلاثة ولا يزيد على العشرة أيام فتجعل الحيض ما شابهه والباقي استحاضة.

٢- التخيير في التخصيص: في حال فقد التمييز رجعت المبتدئة إلى (عادة نسائها)، فإن فقدن أو اختلفن فالى عادة أقرانها، فإن فقدن أو اختلفن تحيضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام أو بثلاثة من شهر وعشرة من آخر لها .

٣- وفي حال اجتمع (التمييز والعادة) فالأقوى العادة إن اختلفا زماناً.

ثالثاً- مدرك القاعدة

عن إسماعيل بن مرار، عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض، وكل ما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض»^(٥٦). وهذا دليل على أن القاعدة تناولت أهمية معرفة المرأة ما لها

٤- ما استثنى من القاعدة كقولهم «ما زاد على عادة المرأة أو عن عادة الأنساب والأقران أو على ما في الروايات مع تجاوزه عن العشرة مما نقص من العشرة إلى كمالها، فإن قاعدة الإمكان تقضي بالحیضية، ولكن دل الدليل على الرجوع إلى المقادير المذكورة»^(٦١).

٥- «الدم المستمر تمام الشهر، مع قلة الفواصل بين آحاده عن أقل الطهر، فيحكم فيه بالحیضة الواحدة في وجهه وإن اقتضت القاعدة كون ما بعد أقل الطهر حیضاً آخر»^(٦٢).

الخاتمة

بعد دراسة القواعد الفقهية المتعلقة بالطهارة عند الإمامية، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١- إن القواعد الفقهية تمثل الرابطة الكلية التي تجمع المسائل المتفرقة في باب الطهارة، مما يسهل على المكلف الامتثال.

٢- أثبتت الدراسة أن قاعدة «كلّ ماء طاهر إلا ما علم أنه قذر» هي الأصل الذي يرجع إليه عند الشك، مما يبرز روح التيسير في الشريعة.

٣- تعد «كلّ دم أمكن جعله حیضاً فهو حیض» في دم الحيض الميزان الفقهي الأهم لضبط أحكام دماء المرأة، وهي قائمة على رعاية الحالة الطبيعية للمكففة.

وما عليها من أحكام وكيفية معرفة أيام العادة ومعرفة التمييز بينها وبين دماء أخرى وكيفية التعامل مع هكذا أمور تتعلق بمسألة الطهارة وما يتعلق بها من إحكام منها ما يحرم على الحائض كل عبادة مشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف ومس كتابة القرآن، ويكره حمله ولمس هامشه، ولا يرتفع حدثها لو تطهرت ولا يصح صومها، ويحرم عليها الجلوس في المسجد، ويكره الجواز فيه ولو لم تأمن التلوّث حرم أيضاً، وكذا يحرم على المستحاضة وذی السلس والمجروح معه، ويحرم قراءة العزائم وأبعاضها ويكره ما عداها^(٥٧).

رابعاً. تطبيقات القاعدة

١- إذا تناولت المرأة بعض الأدوية الرافعة لدم الحيض في فترة نزول الحيض تعد طاهرة ويجوز الإتيان بكافة العبادات الواجبة والمستحبة ويؤيد هذا القول بعض المجاميع الفقهية والفتوى الفقهية^(٥٨).

٢- أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة عندما يجتمع الحيض مع الحمل، سواء رأته المرأة بعد أنضاح الحمل فيها أم قبلها، وسواء كان ذلك في أيام عاداتها أم قبلها أم بعدها^(٥٩).

٣- الاحتياط في حال أشتبته على المرأة الدم بين أن يكون حیضاً أو دم قرحة فلا يترك بالجمع بين أعمال الطاهر والحائض^(٦٠).

١٠- الحكيم. محمد تقي الحكيم. القواعد العامة للفقهاء المقارن (قواعد الضرر والحرج نموذجاً)؛ تحقيق وفي النشأة. - ط ١. - إيران- المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. (٣٩).

١١- النشأة. وفي المنصوري. مدخل الى قواعد الفقه الإسلامي. - ط ١. - قم المقدسة: ميراث مندار. ١٤٣٧-٢٠١٦م. (٨٦).

١٢- لنشأة. وفي المنصوري. معجم قواعد وضوابط الفقه الإسلامي. - ط ١. - ميراث ماندگار. ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م. (٩).

١٣- النشأة. وفي المنصوري. مدخل الى قواعد الفقه الإسلامي، مرجع سابق (٩٤).

١٤- سورة النساء: الآية ٧٨.

١٥- سورة طه: الآية ٢٧-٢٨.

١٦- الفيروزآبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧). القاموس المحيط؛ تحقيق أنس محمد الشامي وزكريا جابر محمد. - دار القاهرة. (١٤٢٩هـ/١٢٦٠م).

١٧- الجرجاني. أبو الحسين علي بن محمد بن علي الحسيني (ت ٨١٦). التعريفات؛ وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود. - ط ٢. - بيروت: منشورات محمد علي بيضون؛ دار الكتب العلمية، بيروت. ٢٠٠٣م.

١٨- الأصفهاني. المفردات في غريب القرآن، مرجع سابق (٣٨٤).

١٩- العاملي. محمد بن جمال الدين مكّي العاملي الجزيني (ت ٧٣٤-٧٨٦هـ). ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة؛ تحقيق مؤسسة أهل البيت عليهم السلام الأحياء التراث. - قم: مؤسسة آل البيت الأحياء التراث. (١٤١٨ق/١٣٧٦). (٤٠/١).

٤- إن تدوين القواعد الفقهية عند الإمامية مر بمرحلة تطور بدأت من الأصول التي ألقاها الأئمة (عليهم السلام) وصولاً إلى الموسوعات الفقهية المعاصرة.

الهوامش

١- ابن منظور. أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري. لسان العرب. - دار الصادرة، بيروت (٣/٣٦١).

٢- سورة البقرة: الآية ١٢٧.

٣- الأصفهاني. القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٥٠٢هـ). المفردات في غريب القرآن؛ تحقيق محمد سيد كيلاني؛ دار المعرفة بيروت (٤٠٩).

٤- سورة النور: الآية ٦٠.

٥- الأزهري. لابي منصور محمد بن احمد (٢٨٢-٣٧٠). تهذيب اللغة؛ تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار. - المؤسسة المصرية العامة لتأليف والانباء والنشر. (٢٠٥/١).

٦- سورة النحل: الآية ٢٦.

٧- ابن فارس. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٥٣٩٥هـ). معجم مقاييس اللغة؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون. - دار الفكر؛ (١٠٨/٥).

٨- عارف علي القره غولي ومراد جبار سعيد / حجية القواعد الفقهية في استنباط الأحكام، مجلة التجديد، مج ٢٠، ع ٣٩٤، ص ٦٢.

٩- فخر المحققين. طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (ت ٧٨٢-٧٧١). إيضاح الفوائد في شرح اشكالات القواعد؛ تحقيق السيد حسين الموسوي الكرمانى وآخرون. (٨/١).

- ٢٠- البهادلي.أحمد كاظم.مفتاح الوصول الى علم الأصول.- دار المؤرخ العربي: بيروت-البنان، ٢٠٠٢ (٢٩/١). العاملي، ذكرى الشيعة في احكام الشريعة (٤١).
- ٢١-الزرقا. مصطفى احمد الزرقا. شرح القواعد الفقهية -. ط١ -. دمشق: دار القلم. (١٤٠٩ - ١٩٨٩م) (٣٤).
- ٢٢- سورة المائدة: آية، (٢).
- ٢٣- سورة المائدة: آية، (١).
- ٢٤-سورة البقرة: آية،(٢٣٢).
- ٢٥- إسماعيل د.محمد بكر. القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه. - دار المنان. ١٤١٧هـ-١٩٩٧م. (٢٨).
- ٢٦- الحر. العاملي. وسائل الشيعة. (١٨/٤١) الحديث (٥١).
- ٢٧- منذر الحكيم / القواعد الفقهية في التراث الفقهي الإمامي تأسيساً وتطوراً، مجلة فقه أهل البيت (عليهم السلام)، ع٤٣، ص ١٦٥
- ٢٨- العاملي . عبد الله محمد بن مكي. (ت ٥٧٨٦هـ). القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية؛ تحقيق الدكتور السيد عبد الهادي الحكيم. - إيران: قم- مشورات المفيد. (٣ /١).
- ٢٩- محمد صالح راضي. إطلالة على القواعد الفقهية في فقه الإمامية. (٤-٨).
- ٣٠- ينظر: البنجوردي. القواعد الفقهية، (١٢/١)، السبزواري. القواعد الفقهية في مذهب الإمامية، (١٩/١)، ياسر قطيش. لقواعد الفقهية النشأة والتطور والآفاق، (٤-٩).
- ٣١-الصدوق. أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ). من لا يحضره الفقيه؛ تحقيق علي أكبر الغفاري. - قم: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية. (١/٥) باب، مياه وطهرها ونجاستها. الطوسي. الخلاف، (١/٥٨). الكاشاني. الملا حبيب الله الشريف. تسهيل المسالك الى المدارك في رؤوس القواعد الفقهية؛ أشرف السيد آقا المرعشي النجفي. - قم - المطبعة العلمية. ١٤٠٤. (١٥). هلاليان. سعيد. نظرة تحليلية إلى القواعد الفقهية. - ط١. - قم: مؤسسة بوستان. ١٤٣١- ١٣٨٨. (٢٢٥). النشاوة . وفي المنصوري. مدخل الى قواعد الفقه الإسلامي، (٢٨٤).
- ٣٢- من لا يحضره الفقيه. (٥/١).
- ٣٣- النشاوة . وفي المنصوري. مدخل الى قواعد الفقه الإسلامي، (٢٨٤).
- ٣٤- سورة الفرقان، آية (٤٨).
- ٣٥- لشيرازي. ناصر مكارم (معاصر). الأمل في تفسير كتاب الله المنزل. - ط١. - مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: قم، ١٤٢٨هـ. ق- ١٣٨٤هـ. ش. (٢٧٨/١١).
- ٣٦- البيهقي. احمد بن الحسين (ت ٤٥٨). معرفة السنن والآثار. - تحقيق سيد كسروي حسن. - دار الكتب العلمية. (١/٣٢٢). باب كتاب الطهارة، رقم الحديث ٣٨٢.
- ٣٧- الحر. العاملي. وسائل الشيعة. (٢/١٠٩٦) الحديث (١) باب أن طين المطر طاهر حتى تعلم نجاسته.
- ٣٨- الكلبيباگاني . السيد محمد رضا. كتاب الطهارة ، الأول. - تأليف محمد هادي المقدس النجفي. - إيران - قم المقدسة. (٢٤)
- ٣٩- المصطلحات. إعداد مركز المعجم الفقهي. (٢٢٧٨)
- ٤٠- النشاوة . وفي المنصوري. مدخل الى قواعد الفقه الإسلامي، مرجع سابق (٢٤٨).
- ٤١- الكلبيباگاني . السيد محمد رضا. كتاب الطهارة ، الأول. (٢٤).

- ٤٢- سورة الأنفال، آية: (١١).
- ٥٥- الحلي. قواعد الأحكام، (١/٢١٣).
- ٤٣- الأردبيلي. أحمد بن محمد (٩٩٣). زبدة البيان -.
حققه وعلق عليه محمد الباقر البهبودي -. تهران: ناصر
خسرو پاساژ مجيدي. (٣١).
- ٤٤- الكلبايگاني. السيد محمد رضا. كتاب الطهارة، الأول.
(٢٤).
- ٤٥- الحسيني. محمد صادق الروحاني. فقه الصادق (عليه
السلام). - ط٣. - مدرسة الإمام الصادق: المطبعة
العلمية -. ١٤١٢. (٣٠/١).
- ٤٦- بهجت. محمد تقوي. توضيح المسائل. - ط ١ -
بيروت (٢٣).
- ٤٧- الطرابلسي. عبد العزيز بن البراج (٤٠٠ت - ٤٨١هـ).
المهذب. - مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين بقم المشرفة يران، (١/٢٦).
- ٤٨- الحكيم. محمد سعيد الطباطبائي. منهاج الصالحين. -
ط١. - دار الصفوة: بيروت - لبنان -. ١٤١٥ -
١٩٩٤ م. (١٧/١).
- ٤٩- بهجت. توضيح المسائل. (٢٣).
- ٥٠- الكاشاني. الملا حبيب الله الشريف. تسهيل المسالك الى
المدارك في رئوس القواعد الفقهية، (٣).
- ٥١- ابن منظور. لسان العرب.
- ٥٢- الصدر. محمد باقر. الفتاوى الواضحة. - مطبعة
الأداب: النجف الأشرف. - ١٣٩٦. (١٣٥).
- ٥٣- محمد كاظم. مائة قاعدة فقهية. - ط٤. - قم المقدسة:
مؤسسة النشر الإسلامي. (٧٣).. المصطفوي ٥٣
- ٥٤- الحلي. أبو منصور الحسن بن يوسف بن مطهر
الأسدي (٦٤٨ - ٧٢٦هـ). قواعد الأحكام؛ تحقيق
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين. -
ط١. - قم المشرفة. ١٤١٣هـ، (١/٢١٣)، النشأة.
معجم قواعد وضوابط الفقه الإسلامي. (٢٤٣).
- ٥٦- العاملي. وسائل الشيعة، (٢/٢٧٩)، باب أن الصفرة
والكدرة في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطهر طهر،
وترجيح العادة على التمييز، رقم الحديث [٢١٣٦].
- ٥٧- مرواريد. علي أصغر (معاصر). الينابيع الفقهية. -
ط١. - دار التراث: بيروت - لبنان. ١٤١٠ - ١٩٩٠
م. (٢/٦٥٧).
- ٥٨- الظاهري. إبراهيم عبد الغفار. المسائل الطبية المعاصرة
في باب الطهارة. - ط١. - الكويت: الصفاة. - ١٤٣٥ -
٢٠١٤. (٢٦٨).
- ٥٩- زين الدين. محمد أمين (ت ١٤١٩). كلمة التقوى. -
ط٣. - ١٤١٣. (١/١٥٤).
- ٦٠- زين الدين. كلمة التقوى. (١/١٥٤).
- ٦١- المراغي. مير عبد الفتاح الحسيني المراغي (ت ١٢٥٠هـ).
العناوين. - مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين: بقم المشرفة. (١/٥٢١).
- ٦٢- المصدر السابق، (١/٥٢١).

المصادر

القرآن الكريم

- ١- الصدوق. أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه
القمي (ت ٣٨١هـ). من لا يحضره الفقيه؛ تحقيق علي
أكبر الغفاري. - قم: منشورات جماعة المدرسين في
الحوزة العلمية.
- ٢- ابن فارس. ابوالحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ).
معجم مقاييس اللغة؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون. -
دار الفكر.
- ٣- ابن منظور. ابى الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم
ابن منظور الافريقي المصري. لسان العرب. - دار
الصادرة، بيروت.

- ٤-الأردبيلي. أحمد بن محمد(ت٩٩٣). زبدة البيان -. حقه وعلق عليه محمد الباقر البهودي -. تهران :ناصر خسرو پاساژ مجيدي .
- ٥-الازهري. لابي منصور محمد بن احمد (٢٨٢-٣٧٠هـ). تهذيب اللغة ؛ تحقيق عبد السلام هارون و محمد علي النجار .- المؤسسة المصرية العامة لتأليف والانباء والنشر .
- ٦-إساعيل د. محمد بكر . القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه .- دار المنان ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
- ٧-الاصفهانى. القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهانى (٥٠٢هـ). المفردات في غريب القرآن ؛ تحقيق محمد سيد كيلاني؛ دار المعرفة بيروت .
- ٨-البهادلي. أحمد كاظم. مفتاح الوصول الى علم الأصول .- دار المؤرخ العربي: بيروت-البنان، ٢٠٠٢م .
- ٩-بهجت. محمد تقي . توضيح المسائل .- ط ١ .- بيروت .
- ١٠-البهقي. احمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ). معرفة السنن والآثار .- تحقيق سيد كسروي حسن .- دار الكتب العلمية .
- ١١-الجزجاني. أبو الحسين علي بن محمد بن علي الحسيني (ت ٨١٦هـ). التعريفات؛ وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود .- ط ٢ .- بيروت: منشورات محمد علي بيضون ؛ دار الكتب العلمية، بيروت . ٢٠٠٣م .
- ١٢-الحسيني. محمد صادق الروحاني. فقه الصادق (عليه السلام).- ط ٣ .- مدرسة الإمام الصادق : المطبعة العلمية .- ١٤١٢هـ .
- ١٣-الحكيم. محمد سعيد الطباطبائي. منهاج الصالحين .- ط ١ .- دار الصفاة: بيروت - لبنان .- ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- ١٤-الحكيم. محمد تقي الحكيم. القواعد العامة للفقه المقارن (قواعد الضرر والحرج نموذجاً)؛ تحقيق وفي النشأة .- ط ١ .- ايران- المجمع العالمي للتقريب بين الازاهب الاسلامية . ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .
- ١٥-الحلي. أبو منصور الحسن بن يوسف بن مطهر الأسدي(٦٤٨-٧٢٦هـ). قواعد الأحكام؛ تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين .- ط ١ .- قم المشرقة. ١٤١٣هـ .
- ١٦-الزرقا. مصطفى احمد الزرقا. شرح القواعد الفقهية .- ط ١ .- دمشق: دار القلم. (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .
- ١٧-زين الدين. محمد أمين (ت ١٤١٩). كلمة التقوى .- ط ٣ .- ١٤١٣هـ .
- ١٨-الشيرازي. ناصر مكارم (معاصر). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل .- ط ١ .- مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ قم، ١٤٢٨هـ. ق- ١٣٨٤هـ. ش .
- ١٩-الصدر. محمد باقر. الفتاوى الواضحة .- مطبعة الآداب: النجف الأشرف .- ١٣٩٦هـ .
- ٢٠-الطرابلسي. عبد العزيز بن البراج (ت ٤٠٠هـ - ٤٨١هـ). المهذب .- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرقة بيران .
- ٢١-الظاهري. إبراهيم عبد الغفار. المسائل الطبية المعاصرة في باب الطهارة .- ط ١ .- الكويت: الصفاة .- ١٤٣٥هـ-٢٠١٤ .
- ٢٢-عارف علي القره غولي ومراد جبار سعيد / حجية القواعد الفقهية في استنباط الاحكام ،مجلة التجديد، مج ٢٠، ٣٩٤ .
- ٢٣-العاملي . عبد الله محمد بن مكّي . (ت ٧٨٦هـ). القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية؛ تحقيق الدكتور السيد عبد الهادي الحكيم .- إيران : قم- منشورات المنيد .
- ٢٤-العاملي. محمد بن جمال الدين مكّي العاملي الجزيني (ت ٧٣٤-٧٨٦هـ)ق. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة ؛ تحقيق مؤسسة أهل البيت عليهم السلام الاحياء التراث .- قم: مؤسسة ال البيت الاحياء التراث . (١٣٧٦ق - ١٤١٨) .

- ٢٥- فخر المحققين. طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (ت ٧٨٢-٧٧١هـ). إيضاح الفوائد في شرح اشكلات القواعد؛ تحقيق السيد حسين الموسوي الكرمانى وآخرون .
- ٢٦- الفيروزآبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧). القاموس المحيط؛ تحقيق أنس محمد الشامي وزكريا جابر محمد. - دار القاهرة. (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- ٢٧- الكاشاني. الملا حبيب الله الشريف. تسهيل المسالك إلى المدارك في رؤوس القواعد الفقهية؛ أشرف السيد آقا المرعشي النجفي. - قم - المطبعة العلمية. ١٤٠٤هـ.
- ٢٨- الكلبايگانی. محمد رضا. كتاب الطهارة، الأول. - تأليف محمد هادي المقدس النجفي. - إيران - قم المقدسة .
- ٢٩- محمد كاظم. مائة قاعدة فقهية. - ط ٤. - قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامي. المصطفوي.
- ٣٠- المراغي. مير عبد الفتاح الحسيني المراغي (ت ١٢٥٠هـ). العناوين. - مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: بقم المشرفة.
- ٣١- مرواريد. علي أصغر (معاصر). النبايع الفقهية. - ط ١. - دار التراث: بيروت - لبنان. ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٣٢- المصطلحات. إعداد مركز المعجم الفقهي.
- ٣٣- منذر الحكيم / القواعد الفقهية في التراث الفقهي الإمامي تأسيساً وتطوراً، مجلة فقه أهل البيت (عليهم السلام).
- ٣٤- النشاوة ، وفي المنصوري، مدخل إلى قواعد الفقه الإسلامي، ط ١، قم المقدسة: ميراث مندار. ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- ٣٥- النشاوة. وفي المنصوري. معجم قواعد وضوابط الفقه الإسلامي. - ط ١. - ميراث ماندگار. ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- ٣٦- هلايان. سعيد. نظرة تحليلية إلى القواعد الفقهية. - ط ١. - قم: مؤسسة بوستان. ١٤٣١-١٣٨٨.

Jurisprudential rules related to the chapter on purification according to the Imamiyyah

Asst. Lect. Amal Kazim Abboud
University of Baghdad/ Ibn Rushd College of Education,
Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education

Abstract

This study aims to shed light on the jurisprudential rules related to the chapter of purity according to the Imamis and to explain its importance and practical applications in the lives of believers. The jurisprudential rules related to the chapter of purity constitute a jurisprudential framework that organizes the legal rulings related to this chapter, and facilitates their understanding and application correctly. These rules are considered an important tool for jurisprudential jurisprudence, as their first root in terms of emergence was with the beginning of Islamic legislation, which came with a set of legislations and rulings. The Holy Qur'an is considered the first root of these rules in terms of its clarification and communication to those responsible, and accordingly, it used the rules related to water to explain the jurisprudential rooting of this. The basic element of life is linked to many legal rulings, the most important of which are related to the purity and impurity of blood, and what is related to some obligatory acts of worship that are often dropped once one learns about the characteristics of this blood, and what necessitates focusing on some of the rules and rulings branching from it, as they are many, and what is included in the books of jurisprudence. Rules and provisions related to this section cannot be covered by research like this. Rather, studies must be conducted that add to what has been determined through this study.

Keywords: The legal maxim, the codification of rules, the rulings on purification.